ومشاركة عدد من النساء في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني الأول المنعقد سنة ١٩٦٤. وقد تمثلت المرأة فيه بواحد وعشرين عضوا من بين ٤٦٥ عضواً. كما استعرضت الأخت رئيسة الاتحاد وقائع تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تمّ إثر انعقاد مؤتمر نسائي فلسطيني في القدس، في الفترة الواقعة ما بين الخامس عشر والحادي والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٦٥، بحضور ١٦٩ مندوبة عن جماهير النساء الفلسطينيات في مختلف أماكن تواجدهن. وقد أعطت الأخت عصام دوراً مميزاً للمرأة الفلسطينية، تحديداً، بعد حرب عام ١٩٦٧، مشيرة الى انخراط المرأة في مجال النضال العسكري الى جانب الرجل، دون أن تكون على مستوى واحد معه في هذا المجال. وركزت على أن هذا الدور بدا واضحاً في نشاط المرأة على ساحة لبنان، حيث شاركت في مختلف مجالات النضال العسكري، والسياسي، والاجتماعي، والاعلامي، فضلاً عن مشاركتها له في مواقع الانتاج الاجتماعي، في مؤسسة صامد، حيث تحتل المرأة موقعا أساسياً.

وفي معرض مداخلتها، توجهت الأخت عصام بالنقد إلى مختلف التنظيمات الفلسطينية لتقصيرها في تمثيل المرأة الفلسطينية، في مختلف الأطر القيادية، بما يتلاءم وعطاءها في اطار الثورة، مشيرةً الى أن تمثيل المرأة في هذه الأطر لا يزال أقل بكثير من حجم عطائها وتضحياتها. وأعطت مثلاً على ذلك المجلس المركزي الفلسطيني الذي حصلت على عضويته امرأة واحدة من بين خمسة وخمسين عضوا. كما تطرقت الى مشكلات المرأة العاملة في الوطن المحتل، وبخاصة الى مشكلات النساء الفلسطينيات العاملات في مصانع اسرائيل، ودعت منظمة التحرير الى تشجيع المشاريع والمنشآت، في الضفة والقطاع، فهي التي تستطيع استيعاب الأيدي العاملة من أبناء وبنات الارض المحتلة لدعم صمودهم في وجه الضغوطات الصهيونية المتراوحة ما بين التهجير القسري، بمختلف الطرق، والضغط وتقديم الاغراءات لدفعهم للعمل داخل مؤسسات العدو الصهيوني، حيث يُسهم عملهم، في هذه المؤسسات، برفد اقتصاد العدو بالأيدي العاملة الفلسطينية. واستعرضت الأخت عصام مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من مسؤوليات وهموم الأم والزوجة الفلسطينية التي تضطر، في كثير من الأحيان، لإعالة أسرتها في حال غياب الاب بداعي العمل في الخارج، أو بسبب انخراطه في صفوف النضال الوطني، أو في حال الاعتقال والاستشهاد.

إثر انتهاء الأخت عصام، قدمت الأخت جيهان الحلو، مسؤولة لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد، مداخلتها، مؤكدةً أن شرط تحرر المرأة الاقتصادي كان أساسيا في التمهيد لمشاركتها في الثورة. وقالت: «ان على الثورة الفلسطينية وضع برنامج مركزي لتطوير فعالية المرأة في مشاركتها في الانتاج الاجتماعي». وأشارت الى أن نسبة العاملات، من النساء الفلسطينيات المتزوجات، قليلة جداً بالمقارنة مع العاملات غير المتزوجات؛ ورأت ان هذا عائد الى الافتقار لمؤسسات رعاية الاطفال في الثورة. وأضافت بأن مزيدا من المشاركة للمرأة، في مجالات العمل المختلفة، يفسح للرجل فرصة أكبر للانخراط في النضال الوطني. وتحدثت، في مداخلتها أيضاً، عن ضعف تمثيل المرأة في الوفود، ومكاتب المنظمة في الخارج، وقالت: «إنّ ظاهرة صامد التي تستخدمُ نسبة ٦٧٪ من النساء من مجمل العاملين فيها، هي، بحد ذاتها، ظاهرة ايجابية، ولكن كيف يتم تعميم هذه الظاهرة. والسؤال الجوهري الآن هو كيف نتوجه، كثورة فلسطينية، لحل مشاكل المرأة العاملة». وتابعت، مشيرة الى ان معظم النساء في المخيّمات غير عاملات، مما يضطر الكثيرين من الرجال للسفر للعمل في الخليج، مثلاً، لتأمين عيش الاسرة، وهذا ينعكس سلباً على مشاركة الرجل في النضال الثوري.

أما مداخلة الأخت خديجة أبو علي، فقد استعرضت المشاكل الاجتماعية للمرأة تاريخياً، وعرّجت على أثر العقلية والمفاهيم المتخلّفة في تكريس دور هامشي للمرأة في المجتمع، مشيرة الى ان التعليم كان محظوراً عليها تقريباً، وان الفتاة، في المجتمع الفلسطيني، كانت تؤهل منذ طفولتها، من قبل الاسرة، للحياة الزوجية التقليدية. وتلاقت بوجهة نظرها، مع الأختين عصام وجيهان على ان القضية الوطنية فرضت على المرأة مشاركة فعالة في النشاط الاجتماعي.